الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ٣ مارس ٢٠٠٥

الموضوع الحكومي في لقاء لحود وبري... والعريضي يزور نصر الله ويلتقي مع حمادة رئيس البرلمان

سياسيون لبنانيون يطالبون بالإسراع في تشكيل الحكومة تجنبا لـ«الفراغ الدستوري»

بيروت: «الشرق الأوسط»

تصاعدت في الوسط السياسي اللبناني تحذيرات من «الفراغ» الذي قد يحدثه عدم تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة الرئيس عمر كرامي، خصوصاً مع اقتراب موعد اجراء الانتخابات النيابية بدءاً من 17 ابريل (نيسان) المقبل.

وزار رئيس البرلمان نبيه بري رئيس الجمهورية اميل لحود أمس للبحث في الاوضاع بعد استقالة الحكومة. وقال بري ان البحث مع الرئيس لحود «تركز على الموضوع الحكومي في ضوء استقالة الرئيس عمر كرامي».

واضاف: «وجدت فخامة الرئيس يعيش الهم الوطني، وهو في انتظار المشاورات التي تجري تمهيداً لإجراء الاستشارات النيابية. هناك كما هو معروف اجتماعات للكتل النيابية والسياسية، وللجان المتابعة المنبثقة من لقاء «عين التينة» (الموالاة) و«لقاء البريستول» (المعارضة) وبعد الانتهاء من هذه المشاورات التمهيدية اتفقت مع فخامة الرئيس ان يتم الاتصال مجدداً لتحديد موعد البدء بالاستشارات وفق الدستور». وكرر بري تحذيره من «خطورة الوقوع في الفراغ الدستوري»، وقال: «الان المطلوب من الجميع الارتفاع الى مستوى المسؤولية الوطنية».

وخرق هذا الوضع تحرك قام به النائب وليد جنبلاط في اتجاه رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري والامين العام لـ«حزب الله» الشيخ حسن نصر الله عبر ايفاده النائب غازي العريضي الى نصر الله والنائبين مروان حمادة والعريضي للقاء بري. وقال النائب حمادة بعد الاجتماع مع بري ان لقاءات اخرى ستجرى مع بري في اطار البحث عن الحلول «وخلاصة هذا اللقاء انه كان جدياً للغاية. ولن نقول في هذه المرحلة لا اكثر ولا أقل». أملاً «ان يصدر عن هذا الجهد نتائج تخمي لبنان وديمقراطية لبنان وحرية لبنان».

وكرر حمادة المطالبة بـ «اقالة او استقالة» رؤساء الاجهزة الأمنية، معتبراً ان هناك «ثلاثة او اربعة ضباط يعيثون في الارض والبلاد فساداً ويعتدون على الصلاحيات الدستورية لكل المؤسسات بما فيها مجلس النواب ومجلس الوزراء والقضاة وغيرهم». ورأى «ان النظام الأمني تحول تدريجياً الى نظام شبه دستوري في البلد، اي انه صادر دور الجميع» وقال: «كان النظام الأمني في مرحلة ما بعد الطائف مباشرة يحتاج الى أجهزة في اماكن معينة ولمهمات معينة كان ذلك ربما مقبولاً أما ان يتحول النظام الأمني ويكون هو نظام الجمهورية فهذا لن نقبله حتى ولو تأخر تشكيل حكومة، او لم تشكل حكومة. المهم ان تكون الحكومة التي ستتشكل حكومة لبنان الحقيقية الدستورية التي تحكم وتخضع لها كل اجهزة الدولة، كما قال الطائف، بما في ذلك الأجهزة العسكرية، خصوصاً الفصل بين الأجهزة العسكرية والاستخباراتية وبين العمل المدني».

أما الرئيس بري فاكتفى بالقول: «فعلاً كان الحوار جدياً للغاية، وسألتقي لجنة المتابعة المنبثقة من لقاء عين التينة غداً صباحاً للتداول في ما جرى ويجري».

وقال العريضي بعد لقائه نصر الله لاكثر من ساعتين: «ان اللقاء هو للنقاش مع من هو قادر على الحوار»، لافتاً الى «ان المعارضة لن تذهب الى جهات لاجراء استشارات» ومتسائلاً: «ما نفع اي حكومة اذا استمر التعاطي بهذه الطريقة خصوصاً في العلاقات اللبنانية ـ السورية؟».

ووصف العريضي نصر الله بانه «المرجعية الأهم التي تحظى باحترام غالبية اللبنانيين. وهي صاحبة القدرة على التواصل مع أصحاب الشأن في لبنان وفي سورية لأن سورية مسؤولة ومعنية. وسورية تتأثر بكل ما يجري في لبنان وتؤثر في الوقت ذاته. وثمة الكثير من التساؤلات حول العلاقات اللبنانية ـ السورية وحول المسؤولية السورية وحول الدور السوري في لبنان. ان مرجعية سماحة الشيخ نصر الله قادرة على التواصل مع الجميع».

واضاف: «جئنا لنطرح كل هذه الامور كالعادة بقلب مفتوح معه لنتعاون

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

جميعاً لكي ننقذ لبنان من هذه الطغمة ومن هذه السياسة».

ورداً على سؤال عن الحوار مع سورية، اجاب العريضي: «سبق ان قلنا نريد حواراً مباشراً مع القيادة السورية. واعتقد ان الشيخ نصر الله يستطيع ان يلعب دوراً في هذا الموضوع. وأود ان اذكّر بأننا لا نكن عداء لسورية على الاطلاق، بل نحرص على العلاقات اللبنانية ـ السورية اكثر من الذين تلاعبوا باجهزة الدولة الأمنية والسياسية، بمقدرات الدولة، بمراكز المسؤولية الاولى في البلد في اكثر من موقع. وانحرفوا بهذه العلاقات من اجل تحقيق مصالح ومكاسب لهم».

وأعلن «ان موقع سماحة الشيخ نصر الله هو التفويض بحد ذاته. وتاريخ الشيخ نصر الله ودوره هما تفويض بحد ذاته لان يقوم بأي دور من الادوار بمنطلقاته السياسية والمعنوية والاخلاقية. وهو قادر على ان يلعب هذا الدور ولم ينكفئ يوماً عن القيام بشيء من هذا الواجب خصوصاً في المرحلة المصيرية التي يمر بها لبنان». وقال عضو كتلة نواب «حزب الله» في البرلمان اللبناني النائب عمار الموسوي في حديث إذاعي امس: «ان المطلوب فتح ورشة حوار لاستعادة النقاش من الشارع الى المؤسسات والعمل على تشكيل حكومة وفاق» متسائلاً: «هل المطلوب تطيير الانتخابات».

ولاحظ الموسوي «اننا امام فرصة بوجود خطاب بدأ يتعقلن لناحية المواضيع التي كانت مادة خلاف وعدنا جميعاً لنتكلم بسقف اتفاق الطائف الذي شكل الناظم للعلاقات اللبنانية ـ اللبنانية والعلاقات اللبنانية ـ السورية».

ونبه حزب «الكتائب اللبنانية» من «الفراغ الدستوري الذي يدفع في اتجاه جنبلاط، خصوصاً بعد استقالة الحكومة يؤدي الى التدويل المباشر للوضع اللبناني». ودعا «اللبنانيين عموماً والمسيحيين خصوصاً الى التنبه من هذه الدعوة الجنبلاطية». وناشدهم «الحذر وتفويت الفرصة على من يريد استغلال المشاعر المتأججة في اثر اغتيال المغفور له رئيس الحكومة رفيق الحريري وما تلاه من تداعيات» داعياً البطريرك الماروني نصر الله صفير الى «تأكيد دور الصرح التاريخي في الحفاظ على مقام الرئاسة الاولى».

ودعا النائب السابق نجاح واكيم الجميع للعمل على «عدم الوقوع في الفراغ الدستوري، وخصوصاً ان الاستقالة حصلت قبل ثلاثة اشهر من نهاية ولاية مجلس النواب وقبل شهر واحد من نهاية المهلة لإقرار قانون جديد للانتخابات».

وطالب النائب روبير غانم المسؤولين بـ«العقلانية». وتمنى ان «لا تؤجل الانتخابات». وقال بعد لقائه متروبوليت بيروت لطائفة الروم الارثوذكس المطران الياس عودة: «نحن اليوم على المحك، لسنا في وضع طبيعي لا سياسي، ولا أمني ولا اقتصادي ولا اجتماعي، لذلك الشباب الذين يضحون والذين هم مستقبل لبنان والذين جسدوا الوحدة الوطنية، وأنا كنت اراهن عليهم من قبل وليس من اليوم. منذ سنتين اقول ان هؤلاء الشباب هم الذين يقومون بالتغيير. اليوم لا يجوز إلا نواكبهم او ان نقابلهم بتخاذل او برفع سقف المطالب او باستغلال او بشعارات. من المفروض مقابلتهم بعقلانية حتى نصل الى حلحلة الامور بشكل يرضي البلد ويؤمن مصلحة لبنان».

وطالب «المنبر الديمقراطي» المعارضين بـ«الاستمرار في اعتماد النهج الديمقراطي السلمي والاستناد الى احكام الدستور واتفاق الطائف من اجل تحقيق الغايات المتبقية لانقاذ الوطن». واعتبر ان «نجاح انتفاضة الاستقلال يتطلب الانتباه الشديد الى الانعكاسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية السلبية، ويستدعي العمل المسؤول السريع لمواجهة هذا الامر».

وعقد ممثلو الاحزاب الارمنية الثلاثة، الهنشاك والطاشناق والرمغفار، اجتماعاً في مقر حزب الطاشناق في برج حمود، واصدر المجتمعون بياناً استنكروا فيه جريمة اغتيال الرئيس الحريري واعربوا عن أملهم في «ان تنجح استقالة الحكومة في فتح الباب امام تفاهم عام وتشكيل حكومة وفاق وطني». واكدت الاحزاب رفض الطائفة الارمنية ان تكون «طرفاً في النزاعات الاهلية والتناحر الذي يتخطى الجدل السياسي».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية